حوار الجنوب - جنوب حول عمليات الصياغة الدستورية بعنوان :

" تعزيز الشرعية الدستورية من خلال عمليات صياغة دستورية تشاركية شاملة "

القاهرة ، مصر
10-12 اكتوبر 2011

نبذة

مع نهاية عام 2010 ، أدت الأحداث التاريخية التى شهدتها المنطقة العربية إلى إعادة النظر في عدد من الافتراضات الهامة و التي كانت تبدو حتمية. بحيث تم الإطاحة بأنظمة مترسخة على أيدى مواطنين تمثلت مطالبهم فى المزيد من الديمقراطية والشفافية والمساءلة الحكومية. و فى الوقت الذى اسفرت فيه الإنتفاضات عن نتائج متباينة في بعض الدول مثل البحرين ، أونتائج لا تزال غير مؤكدة في بلدان أخرى مثل اليمن وسوريا ، الا أنها قد أحدثت بالفعل تغييرات جوهرية في أماكن أخرى :

- ففي الأردن ، والجزائر ، قامت الأنظمة القائمة بتبنى عمليات سريعة للإصلاحات السياسية و ذلك لاجهاض اى انتفاضات محتملة . و في المغرب ، اظفرت الاصلاحات عن دستور جديد دخل حيز النفاذ منذ الاول من يوليو 2011.
- والأهم من ذلك ، نشهد في كلا من مصر وليبيا وتونس ، سقوط الأنظمة القمعية التي حكمت شعوبها لعقود طويلة و ذلك عقب تعبئة شعبية واسعة النطاق . و تمر هذه البلاد الآن بمرحلة انتقالية استعدادا لتنظيم انتخاباتها الديمقراطية الأولى تليها عمليات الصياغة الدستورية بشكل يسمح بنقل السلطات و تعزيز الديمقراطية وزيادة العدالة الاجتماعية لكافة اطياف المجتمع.

و لا شك ان زوال هذه الأنظمة وزيادة الطلب على تبنى دساتير جديدة توفر الديمقراطية من خلال حكومات أفضل ، وتمكين أكبر للمواطن فى المشاركة فى الشؤون العامة و غيرها من الامور يرفع من سقف التوقعات المرجوة لعمليات الصياغة الدستورية التشاركية. و ترجع اهمية ذلك للعديد من الاسباب ، ولكن من أبرزها ، ضمان بناء نوعا من توافق في الآراء على نطاق واسع ؛ و كذلك إكساب كلا من العملية والاتفاقات التى سيتم التوصل إليها نوعا من الشرعية ، و أخيرا الموافقة على الوثيقة و قبولها . و هذا هو جوهر المشاركة الديمقراطية، والذي أصبح مبدأ من مبادئ القانون الدولي ، (UNDHR، 1948 ، المادة 21 ؛ ICCPR ، 1977 ، المادة 25). وعلى خلفية عمليات صياغة الدستور التي ميزت العقد السابق ، أعدت منظمة الأمم المتحدة مبدأ توجيهي (ارشادى) تحت عنوان (ملاحظات ارشادية للأمين العام : مساعدات الأمم المتحدة فى عمليلت وضع الدستور ، 2009).

ومع ذلك ، و بعيدا عن الإطار المعياري ، فإن جوهرعمليات صياغة الدستورأنها عملية سياسية وطنية تأخذ فى الاعتبار الاوضاع و الظروف والتحديات الخاصة بكل دولة. و الرجوع الى العادات والتقاليد المحلية الموروثة و كذلك الممارسات العملية قد يشير الى ما قد ينجم من تعارض مع المعايير القانونية الدولية. وكذلك ، نجد فى بعض المجتمعات التى تمر بمراحل تحول الصراع ، و فى ظل حالة الفراغ المؤسسي الذي يولده الصراع ، فان عملية صياغة الدستور في حد ذاتها تطرح تحديات فنية ولوجستية معقدة . و في حالات أخرى حيث ضآلة المشاركة الديمقراطية ، مثل الوضع فى ليبيا ، ومع غياب التجربة الديمقراطية يزداد التحدى . وفي مثل هذه الاوضاع ، يتم تصميم الدساتير التي تلبي توقعات أصحاب المصالح فى الوقت الحالى ، دون الخوض فى التحديات المعيارية. و منها : ما هي الإجراءات والمؤسسات المناسبة لتصميم مثل هذه العملية؟ إلى أي مدى ينبغي أن تكون متماشية مع المعايير الدولية؟ كيف يمكن لبعض التحديات المساهمة فى بدء واستكمال و انجاز هذه العملية بنجاح ؟ ما هو نطاق التدخل الخارجي المقبول ، إن وجد ، في هذه العمليات؟

و بناء على ما سبق ، ينظم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) ، بالتعاون مع الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية (EACPE) حوار الجنوب - الجنوب لمدة ثلاثة أيام حول موضوع تعزيز الشرعية الدستورية من خلال عمليات صياغة دستورية تشاركية شاملة . و سوف تتم المناقشة من خلال عرض التجارب المقارنة لاستخلاص اهم الدروس المستفادة لعمليات الصياغة الدستورية التشاركية الشاملة فى كلا من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

الأهداف:

تتمثل أهداف ورشة العمل في :

• استخلاص الدروس العملية والتجارب والتحديات والأفكار لتصميم عمليات صياغة دستورية تشاركية شاملة تسمح بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وغرب آسيا .

• تشجيع الفاعلين فى بلدان الجنوب و خصوصا فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وغرب آسيا على تبادل الخبرات والاستفادة من الدروس السابقة .

النتائج المتوقعة :

• رفع دراية الممارسين فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وغرب آسيا بالتحديات العملية التى قد تصادفهم عند البدء فى عمليات الصياغة الدستورية التشاركية الشاملة.

المشاركة :

سيتم اختيار 35 مشاركا من الممارسين الجدد وذوي الخبرة الذين لعبوا أدوارا رئيسية في تصميم وتنفيذ عمليات صياغة دستورية تشاركية شاملة في جميع أنحاء الجنوب ، جنبا إلى جنب مع ممثلي المنظمات الدولية التي تعمل في مجال الحكم والإصلاح المؤسسي. وسيتم دعوة قرابة 40

مشاركا مصريا ، من السياسيين ، والخبراء الدستوريين ونشطاء المجتمع المدني و ذلك فى اليوم الثالث للحوار و الذى صمم خصيصا للحالة المصرية.

الهدف من الحوار :

يعد موضوع الصياغة الدستورية الشاملة والتشاركية من اهم القضايا حاليا بالنسبة للمنطقة , بحيث نجد زيادة واضحة للمشاركة الشعبية في الحوكمة فى ظل خبرة ضعيفة بالآليات المؤسسية القائمة .لذا تعد تجارب الدول الأخرى مفيدة ؛ و خاصة ان الكثير من بلدان الجنوب تبنت دساتير معتمدة دون الوقوف أمام التحديات والقيود. وتضم الشبكة IDEA CBP الممارسين الذين شاركوا في هذه العمليات ، والذين يمكن أن يكون تبادل وجهات النظر مفيد بالنسبة لهم .أن حوار الجنوب -- الجنوب قد يوفر مساحة فعالة للتفاعل و تبادل الخبرات بين الممارسين. و تجدر الاشارة ان برنامج صياغة الدستورالعالمي تتوفر لديه خبرة فى عقد منتديات الجنوب -- الجنوب و ذلك لطرح مختلف الدروس على طاولة الحوار بطريقة تستجيب لاحتياجات من يريدون معرفة المزيد حول كيفية تنظيم عملية صياغة دستورية تشاركية شاملة.